1. سوق الكهرباء

مشروع سوق الكهرباء هو مشروع وطني لتوفير الطاقة الكهربائية بكفاءة وفاعلية عالية وبأسعار أكثر تنافسية في الدولة، ولتعزيز تصدير الطاقة الكهربائية خارج الحدود خليجياً وعربياً وإقليمياً، مما سيسهم في القيمة المضافة لقطاع الكهرباء في الناتج الإجمالي للدولة، كما أنه يعمل على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني.

ترتبط هيئات وشركات الكهرباء والماء في الدولة فيما بينها من خلال شبكة الامارات الوطنية للكهرباء والتي تسمح لها بالاستفادة من تقاسم الحمل الدوار (spinning reserve) فيما بينها ورفع مستوى موثوقية الشبكات الكهربائية وكذلك تصدير الطاقة الكهربائية من خلال العقود الثنائية فيما بينها وترتبط كذلك مع هيئة الربط الكهربائي الخليجي عن طريق الربط الكهربائي القائم مع شركة أبوظبي للنقل والتحكم (ترانسكو).
يبلغ إجمالي السعة الإنتاجية للكهرباء لهيئات الكهرباء والماء في الدولة لعام 2020 حوالي 34,101 ميغا وات وسيسهم السوق المقترح في إتاحة الفرص التجارية لبيع وشراء الطاقة الكهربائية كسلعة متداولة وفي إطار تنافسي تشريعي يحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة من السوق ، وذلك حسب التطورات المتوقعة للسوق.

الأهداف الرئيسية لسوق الكهرباء:

1- رفع كفاءة انتاج الكهرباء عن طريق استخدام أفضل الموارد الموجودة لإنتاجه
2- خلق بيئة تنافسية بين شركات انتاج الكهرباء وتحلية المياه في الدولة وشركات النقل وضمان عائد مالي عادل على الاستثمارات
3- الاستغلال الأمثل لفائض الطاقة الإنتاجية من الكهرباء والماء لدى هيئات وشركات الكهرباء في الدولة
4- فتح مجال استثمارات القطاع الخاص في الكهرباء عن الطريق السماح لهم بالمشاركة في السوق
5- خفض تكاليف إنشاء محطات جديدة أو توسعات في الشبكة نتيجة لوجود السوق
6- رفع سعة إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة
7- رفع موثوقية شبكات الكهرباء في الدولة.

يعد السوق إحدى المشاريع الإستراتيجية ذات الأولوية التي تتماشى مع رؤى الدولة المستدامة ومنها:

- الاستراتيجية الوطنية للطاقة 2050 التي أطلقتها وزارة الطاقة والبنية التحتية في عام 2017، وهي أول استراتيجية موحدة للطاقة في الدولة، تستهدف الوصول للطاقة النظيفة بنسبة 50% من مزيج الطاقة المستقبلي ورفع كفاءة الاستهلاك بنسبة 40% في قطاعات الاستهلاك المختلفة. لذا يعد السوق احدى المسارات الاقتصادية المهمة المنبثقة من الاستراتيجية والتي تساهم في رفع اقتصاديات القطاع وخلق فرص عمل جديدة.
- إعلان الدولة عن مبادرة الإمارات الاستراتيجية للحياد المناخي في 2021 بحلول 2050، وإعلان الدولة عن "خارطة الطريق لإنتاج الهيدروجين لدعم الحياد الكربوني" في قمة التغير المناخي COP26 في جلاسكو، حيث يتوافق سوق الطاقة مع التوجه العالمي الجديد نحو التحول في الطاقة وتقليل البصمة الكربونية. حيث إنه من المتوقع أن تساهم كفاءة الانتاج في السوق إلى تخفيض التكاليف والانبعاثات الكربونية حتى عام 2030 والاستفادة من التكنولوجيا النظيفة لتحقيق التنمية المستدامة.
-الاستعداد للخمسين ضمن خطة الخمسين لقطاع الطاقة، حيث يعد مشروع السوق هو إحدى المسارات الاقتصادية المهمة لمساهمة قطاع الطاقة في التنوع الاقتصادي وترسيخ المكانة العالمية لدولة الإمارات في قطاع الطاقة ضمن خطة الخمسين.

2. اتفاقية الأطراف للتطوير المشترك لقطاع الطاقة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقعت وزارة الطاقة والبنية التحتية اتفاقية الأطراف للتطوير المشترك لقطاع الطاقة والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة والبدء في تطوير خارطة الطريق لسوق الإمارات للطاقة وذلك بهدف توفيرها بكفاءة وأسعاراً تنافسية وترسيخ مكانة الإمارات في المجال، والرقي بمستوى التكامل والكفاءة في القطاع وزيادة تنافسية دولة الإمارات، وترسيخ مكانتها كإحدى الدول الجاذبة للاستثمار في هذا القطاع

الحيوي الذي يمثل داعماً رئيساً للاقتصاد الوطني. تم إبرام اتفاقية الأطراف لسوق الكهرباء بين وزارة الطاقة والبنية التحتية وجميع الشركات والهيئات المحلية المشاركة في جهود لوضع نظام لحوكمة السوق و المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها السوق، وهم: دائرة الطاقة أبوظبي و شركة الإمارات للماء والكهرباء و شركة أبوظبي للنقل والتحكم، و هيئة كهرباء ومياه دبي و المجلس الأعلى للطاقة بدبي، و هيئة كهرباء ومياه وغاز الشارقة، وشركة الاتحاد للمياه والكهرباء، حيث تم التوقيع من جميع الأطراف المعنية والاتفاق على البدء في المرحلة الأولى من تطوير خارطة الطريق للسوق و كيفية تصميمه.